العرب
الإثنين 2020/04/06
السنة 42 العدد 11669

# العراق يستعد لحصاد استثنائي وتحقيق فائض في إنتاج القمح

## انتعاش زراعي يدعمه انحسار الواردات ووفرة المياه

تواصل فورة غير مسبوقة في الإنتاج الزراعي بالعراق صمودها رغم قتامة الأوضاع السياسية ومخاوف تفشي فايروس كورونا وانهيار أسعار النفط. وقد تعزز ذلك الانتعاش بسبب وفرة المياه وتراجع الواردات وخاصة من إيران بسبب عزوف العراقيين عن شرائها والقيود على المنافذ الحدودية لمنع انتشار الوباء.

الزراعة ضوء وحيد في المشهد العراقي

بغداد - كشفت وزارة الزراعة العراقية عن توقعات كبيرة لمحصول القمح في الموسم الحالي. ورجحت أن يتم تسويق ما يتراوح بين خمسة إلى ستة ملايين طن من القمح المحلي هذا الموسم.

ومن المتوقع أن يعني ذلك تسجيل مستويات قياسية غير مسبوقة وتحقيق فائض عن حاجة الاستهلاك المحلي لأول مرة منذ عقود، بعد أن تمكن العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في العام الماضي.

وكانت وزارة الزراعة قد تسلمت من المزارعين نحو 4.7 مليون طن من القمح في العام الماضي، رغم حدوث مئات الحرائق في الحقول قبل أيام من الحصاد.

وقال مهدي القيسي المسؤول في وزارة الزراعة العراقية إنه من المتوقع أن يبدأ موسم حصاد القمح المحلي في العاشر من أبريل الجاري.

ويمثل القطاع الزراعي منذ العام الماضي نقطة ضوء وحيدة في المشهد الاقتصادي العراقي، حيث سجل الإنتاج قفزات كبيرة بفضل تشجيع المستهلكين للإنتاج المحلي وعزوفهم عن المحاصيل المستوردة وخاصة من إيران مع تصاعد الغضب الشعبي من نفوذ طهران المهيمن على الحكومة العراقية.

صالح الحسني

العراق يتمتع باكتفاء ذاتي من الحنطة والشعير والدواجن

كما أن التقارير تؤكد أن خدمات وزارة الزراعة شهدت تحولا نوعيا منذ العام الماضي في توفير إمدادات الأسمدة والبذور وفرض حظر على استيراد الكثير من المحاصيل الزراعية والبيض والدواجن لتشجيع الإنتاج المحلي.

وأكد وزير الزراعة صالح الحسني هذا الأسبوع أن العراق يتمتع حاليا باكتفاء ذاتي وخزين استراتيجي لمعظم المحاصيل والمنتجات الزراعيّة بما في ذلك الحنطة والشعير والدواجن.

وتعهد باستمرار اعتماد العراق على المنتجات المحليّة وتمديد قرارات غلق استيراد المحاصيل الزراعية.

وقال الحسني إن العراق مقبل على حصاد 16 مليون دونم من الحنطة والشعير، إضافة إلى وجود مشاريع ومحاصيل من الخضر منتجة داخل البلد تكفي لسدّ حاجة السوق.

وأشار إلى وجود كميات كافية من بيض المائدة والدجاج والدواجن المحلية، مؤكدا "تعضيد دور القطاع الزراعي بما يكفل تنفيذ الخطط الزراعيّة من خلال توفير مقومات الإنتاج".

وتشير بيانات الشركة العامة لصناعة الأسمدة إلى أن الشركة جهزت وزارة الزراعة بأكثر من 29 ألف طن من سماد اليوريا خلال شهر مارس الماضي لتعزيز جودة المحاصيل الزراعيّة، رغم الظروف الاستثنائية، التي يمر بها العراق.

وأكد مدير عام الشركة خالد كاظم ناجي "استمرار العاملين في الشركة بالعمل والإنتاج والتسويق رغم ظروف حظر التجوال من أجل تغطية حاجة وزارة الزراعة والتي اعتمدت بشكل كامل على إنتاج الشركة من سماد اليوريا للموسم الزراعي".

وكانت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية قد أكدت في الشهر الماضي أن قيمة واردات العراق تراجعت بنسبة 40 في المئة خلال الأشهر القليلة الماضية بسبب تراجع الواردات من دول الجوار.

وأرجعت أوساط اقتصادية السبب الرئيسي في التراجع إلى مقاطعة البضائع الإيرانية، منذ انطلاق الاحتجاجات ضد الطبقة السياسية الموالية لإيران في أكتوبر الماضي.

وهو ما أكدته بيانات إيرانية أظهرت تراجع الصادرات إلى العراق في يناير الماضي بنسبة 80 في المئة مقارنة بما كانت عليه حتى نهاية سبتمبر الماضي.

وقال عضو اللجنة سعد الخزعلي في تصريحات للصحافيين إن "العراق كان يستورد بضائع بنسبة 99 في المئة من دول الجوار... لكن تلك النسبة بدأت تنخفض تدريجيا خلال الأشهر الماضية" في إشارة إلى السلع الإيرانية والتركية، التي كانت تهيمن على السوق العراقية.

وأقرت غرفة التجارة الإيرانية العراقية المشتركة في فبراير الماضي بتراجع صادرات إيران إلى المحافظات الجنوبية في العراق، بسبب موجة الاحتجاجات المتواصلة وعزوف المستهلكين عن شراء السلع والمحاصيل الإيرانية.

ويشهد العراق فورة غير مسبوقة في إنتاج المحاصيل الزراعية بعد موسمي أمطار غزيرة أدت إلى رفع جميع قيود الري لتتضاعف المساحات المزروعة، ما أدى لإنعاش أوضاع المزارعين.

كما استفاد القطاع الزراعي من اعتماد أنواع جديدة من بذور المحاصيل، كالقمح والشعير والرز، بعد إخضاعها لاختبارات في معامل متخصصة في سويسرا، ما أسهم في تحسين جودة المنتجات بدرجة كبيرة.

وقد تمكن العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل مثل القمح لأول مرة منذ عقود. وامتد ذلك إلى عدد كبير من المحاصيل والخضروات، وشجع ذلك الحكومة على إيقاف استيرادها من الدول المجاورة وخاصة إيران وتركيا.

وفرضت الحكومة العام الماضي حظرا على استيراد نحو 16 منتجا زراعيا من الخارج، إضافة إلى البيض ولحوم الدواجن، لكن مراقبين يؤكدون انتشار انتهاكات للحظر بسبب الفساد وهيمنة المليشيات على معظم المنافذ الحدودية مع إيران.

وتشمل قائمة المحاصيل الممنوعة من الاستيراد الطماطم والخيار والباذنجان والجزر والذرة الصفراء والخس والثوم والرقي والبطيخ والفلفل والتمر، إضافة إلى حظر استيراد البيض والدجاج والأسماك، في ظل ارتفاع الإنتاج المحلي إلى مستويات قياسية غير مسبوقة.

وتقول مصادر مطلعة أن إيران وتركيا تمارسان ضغوطا هائلة على أعلى المستويات في العراق، لإجبارها على رفع الحظر عن استيراد المنتجات الزراعية، لكن محللين يشيرون إلى تراجع إقبال التجار عليها بسبب المقاطعة الشعبية.

# مصر تؤجل الانتقال إلى العاصمة الجديدة

أجبرت جائحة كورونا الحكومة المصرية على تأجيل مشاريع استراتيجية كانت مبرمجة إلى وقت آخر نظرا للظرف الراهن الذي تواجه فيه البلاد تبعات كورونا.

القاهرة - اضطرت الحكومة المصرية إلى تأجيل مشاريع استراتيجية والانتقال إلى العاصمة الجديدة جراء الوباء، حيث بات كورونا حجر عثرة أمام تنفيذ الخطط الاقتصادية بفعل انشغال مؤسسات الدولة بمكافحته.

وقالت الرئاسة المصرية إن الرئيس عبدالفتاح السيسي أجل السبت افتتاح مشروعات قومية كبرى، من بينها المتحف المصري الكبير ونقل الموظفين الحكوميين للعاصمة الإدارية الجديدة، من العام الحالي إلى عام 2021 بسبب تفشي فايروس كورونا المستجد.

وجاء ذلك في بيان عقب اجتماع الرئيس المصري، مع مسؤولين في الدولة بينهم رئيس الحكومة مصطفى مدبولي، بهدف استعراض استراتيجية العمل خلال الفترة المقبلة بمواقع التشييد والبناء، على ضوء تداعيات أزمة كورونا.

وكان من المقرر افتتاح المتحف الجديد هذا العام كما كان من المقرر نقل المجموعة الأولى من الموظفين الحكوميين للحي الحكومي في العاصمة الإدارية الجديدة في يونيو.

وقال بيان الرئاسة "وجّه الرئيس بتأجيل فعاليات وافتتاحات المشروعات القومية الكبرى التي كان من المفترض القيام بها خلال العام الحالي 2020 إلى العام القادم 2021، بما في ذلك الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، وكذلك افتتاح المتحف المصري الكبير ومتحف الحضارة المصرية، وذلك نظرا لظروف وتداعيات عملية مكافحة انتشار فايروس كورونا المستجد سواء على المستوى المحلي أو العالمي".

وقالت حكومة السيسي من قبل إنها تريد البدء في نقل أعمال إدارة البلاد إلى العاصمة الإدارية الجديدة التي تقع على بعد 45 كيلومترا تقريبا إلى الشرق من القاهرة وتضم مطارا وأحياء للمال والأعمال ومنشآت سكنية وإدارية على طراز غير مسبوق.

ولكن المشروع الذي تبلغ تكلفته 58 مليار دولار واجه صعوبات في جمع التمويل إضافة لتحديات أخرى بسبب انسحاب بعض المستثمرين.

ووفق بيانات سابقة لوزارة الآثار "يجري تشييد المتحف المصري الكبير على مساحة 117 فدانا (الفدان يعادل 4200 متر مربع) بالقرب من أهرامات الجيزة (غرب العاصمة)".

ويعد المتحف واحدا من أعظم وأكبر المتاحف في العالم بتكلفة حوالي 550 مليون دولار، وتوقعات أن يزوره سنويا 4 ملايين سائح بمعدل 15 ألف زائر يوميًا.

واتسعت مخاوف أوساط الأعمال المصرية من انهيار النشاط السياحي، بعد انحسار أعداد الزوار القادمين من الصين ومنع دول خليجية مواطنيها من السفر إلى البلاد وتقييد رحلات الطيران من دول أوروبية، الأمر الذي ينذر بركود القطاع السياحي، الذي يعد أحد أبرز أعمدة الاقتصاد المصري.

وتوقعت منظمة السياحة العالمية أن يتسبب فايروس كورونا في انخفاض عدد السياح الدوليين في العالم في عام 2020 بنسبة تتراوح بين 1 و3 في المئة.

وأشارت المنظمة على موقعها الرسمي أن ذلك "يمكن أن يترجم إلى خسارة ما بين 30 إلى 50 مليار دولار في إنفاق الزوار الدوليين".

وسبق وحذرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني من أن صدمة انتشار فايروس كورونا المستجد عالميا سوف تؤثر على توازنات مصر المالية الخارجية وتقلص مصادر العملات الأجنبية وتؤدي إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وذكرت الوكالة في تقرير أن تعطل قطاع السياحة الوافدة إلى مصر واحتمال تأثر قطاع الصادرات، ستكون له تداعيات حادة على المالية العامة وأن التعافي من هذه الصدمة سوف يحتاج إلى وقت طويل للعودة لمستويات ما قبل الأزمة الحالية.

وقالت فيتش إن التحويلات الخارجية من المغتربين المصريين والتي بلغت في العام الماضي نحو 25 مليار دولار يمكن أن تتضرر بشكل كبير أيضا.

وأضافت أن أي نمو في الطلب المحلي لن يكون كافيا لمنع اتساع كبير في عجز الحساب الجاري بشكل عام.

وأعلنت الحكومة عن حزمة إجراءات بهدف حماية الاقتصاد من التداعيات العالمية لتفشي فايروس كورونا بما في ذلك خفض معدل الفائدة بواقع 3 في المئة وتقليص أسعار الطاقة للاستخدامات الصناعية وخفض الضرائب على إيرادات الشركات.

وأقرت الحكومة بتخصيص 6.37 مليار دولار لتمويل خطة الدولة "الشاملة" للتعامل مع المرض. وقالت إن القرارات تم اتخاذها منذ عدة أيام، لكنها لم تعلن حينها.

> الحكومة المصرية تؤجل نقل الموظفين الحكوميين إلى العاصمة الإدارية الجديدة، من العام الحالي إلى عام 2021

وكان الاقتصاد المصري قد أظهر مؤشرات تحسن كبيرة قبل أزمة تفشي الفايروس، بعد تطبيق إصلاحات شاملة على مدى ثلاثة أعوام بموجب اتفاق قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار.

وتسارع نمو الاقتصاد بشكل كبير نتيجة تلك الإصلاحات التي شملت تحرير أسعار الصرف وخفض دعم الحكومة، الأمر الذي عزز ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد المصري.

وتحسنت التوازنات المالية بشكل كبير واستقر سعر صرف الجنيه المصري وتضاعفت احتياطيات البلاد من العملة الصعبة ثلاث مرات، إضافة إلى انتعاش القطاع السياحي.

ولكن انتشار الفايروس بات يهدد جميع بوادر الانتعاش والتوازنات المالية للبلاد، في ظل ترجيح انتشار إصابات المرض بدرجة تفوق الأرقام المعلنة.

والجمعة، أعلنت وزارة الصحة، ارتفاع إصابات كورونا إلى 985 بينهم 66 وفاة، و216 حالة شفاء.

مشاريع مؤجلة حتى اشعار آخر

# الجزائر تتأرجح بين مخاطر الوباء وشلل الاقتصاد

تحاول الحكومة الجزائرية جاهدة البحث عن توازن بين مخاطر تفشي فايروس كورونا والتداعيات الخطيرة للشلل الاقتصادي على الشركات والأفراد، حيث تأرجحت تحركاتها بين تشديد الإغلاق وتخفيف قيود بعض النشاطات الاقتصادية.

الجزائر - قررت الحكومة الجزائرية رفع القيود عن ممارسة بعض النشاطات التجارية التي كانت أقرتها في وقت سابق للحد من انتشار جائحة كورونا، درءا لأي خطر قد يشل النشاط الاقتصادي في البلاد.

وقالت رئاسة الوزراء في بيان نشرته وكالة الأنباء الجزائرية، إن "رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، قرر السبت تمديد الترخيص بالنشاط لفئات معينة من الأنشطة الضرورية للمواطنين، مع الامتثال الصارم لقواعد النظافة والتباعد الاجتماعي التي تمليها السلطة الصحية".

وأوضح المصدر أن "إخطار رئيس الوزراء الموجه للدوائر الوزارية مع التبليغ إلى ولاة الجمهورية (المحافظين) الذين يضمنون الإشراف على التأطير خلال فترة الحجر التي فرضتها الأزمة الصحية، يهدفان إلى التخلص من التجاوزات التي تم تسجيلها في التموين وتلبية احتياجات المواطنين بالنسبة لعدد من الأنشطة التجارية للمنتجات والخدمات".

وأضاف أنه يترك للمحافظين سلطة تقدير تمديد التراخيص لممارسة نشاطات تجارية أخرى يرونها ضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وبالتالي تجنب أي خطر قد يشل النشاط الاقتصادي للبلاد.

وقررت الحكومة الجزائرية تمديد حظر التجوال الذي فرضته للحد من انتشار فايروس كورونا المستجد اعتبارا من الأحد مع ارتفاع عدد حالات الإصابة المؤكدة بالمرض.

ويسري حظر التجول من الثالثة عصرا حتى السابعة صباحا في العاصمة الجزائر وثماني محافظات أخرى، ومن السابعة مساء حتى السابعة صباحا في أغلب المحافظات الأخرى ما عدا المحافظتين الجنوبيتين الواقعتين في الصحراء حيث لم تسجل أي حالات إصابة ولن يطبق فيهما الحظر.

ومن شأن التبعات الاقتصادية لانتشار كورونا في الجزائر تسريع وتيرة أزمة مالية وشيكة للدولة بعد سنوات من عجز كبير في الموازنة وانهيار في أسعار النفط منذ الشهر الماضي.

وتتولى شخصيات جديدة قيادة الجزائر بعد أشهر من الاحتجاجات الحاشدة أجبرت الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة على التنحي، واستمرت المظاهرات بعد انتخابات رفضها المحتجون الذين قالوا إنها جرت في وقت ظلت فيه النخبة الحاكمة على رأس السلطة.

ولم تتوقف الاحتجاجات التي كانت تجتذب عشرات الآلاف أسبوعيا في وسط العاصمة سوى الشهر الماضي عندما بدأ نطاق تفشي كورونا في التكشف.

> انتشار كورونا فاقم الأزمة المالية في الجزائر بعد سنوات من عجز كبير في الموازنة وانهيار في أسعار النفط

وفي إطار مساعي تعبئة الموارد المالية لمكافحة الوباء، قرر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون وموظفو الرئاسة، السبت، التبرع براتب شهر لصالح "حملة كورونا".

ويأتي ذلك "بهدف المساهمة في الجهود الوطنية للحد من آثار الأزمة الصحية على المواطنين".

وفي وقت سابق، أعلنت رئاسة الوزراء أن كافة أعضاء الحكومة قرروا التبرع براتب شهر واحد لهذه الحملة.

وكانت الحكومة أعلنت قبل أيام فتح حسابات بريدية وبنكية للراغبين في التبرع لفائدة حملة وطنية لمجابهة تبعات كورونا.

وأعلنت رئاسة البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) عن قرار للنواب بالتبرع بجزء من رواتبهم (لم تحدد قيمته) للحملة. كما شارك فيها رجال أعمال وشخصيات من مختلف القطاعات.

وسجلت الجزائر، وفق بيانات وزارة الصحة، حتى الرابع من أبريل نحو 1251 إصابة بالفايروس، توفي منهم 130 شخصا، وتعافى حوالي 90 شخصا.